

## بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

السيدات والسادة ممثلو الهيئات الوطنية و الدولية،

السيد رئيس الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى،

السيد رئيس مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية،

السيدات والسادة رؤساء جمعيات القروض الصغرى،

حضرات السيدات و السادة.

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لأشغال الملتقى الدولي الأول حول " القروض الصغرى بالمغرب" و الذي ينظمه مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية و الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

كما يسعدني بهذه المناسبة أن أرحب بضيوفنا الكرام الذين حضروا للمشاركة في هذا الملتقى لتبادل الخبرات و التجارب حول السبل و الوسائل التي من شأنها تطوير قطاع القروض الصغرى في خدمة التنمية المستدامة.

و إنني إذ أتوجه بالشكر الجزيل للمنظمين، لا يسعني إلا أن أحيي و أشيد بالدعم النوعي و المكثف الذي يقدمه مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية و الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى للقطاع القطاع و المشاركة النشطة لمختلف الفاعلين و لاسيما جمعيات القروض الصغرى.

حضرات السيدات و السادة

لا يخفى عليكم أن هذا الملتقى الهام سيشكل فرصة سانحة للتباحث و التدارس حول الاستراتيجية و الاجراءات التي من شأنها تنمية قطاع القروض الصغرى في أفق سنة 2020 .

بحيث ان القطاع سيعرف في هذا الافق، نموًا مطردًا سيتمكن من توسيع قاعدة المستفيدين لتصل إلى ما يزيد عن 3 ملايين شخص و بحجم ديون سيناهاز 25 مليار درهم الشيء الذي يستوجب اتخاذ إجراءات احترازية و تدعيم آليات الرقابة والإشراف.

و هذا ما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توسيع شبكة القروض الصغرى لتشمل مختلف المناطق مع إعطاء الأولوية للمناطق الفقيرة ولا سيما في العالم القروي.

### حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، فإن القروض الصغرى تحتل مكانة متميزة في النظام المالي المغربي و تشكل رافعة أساسية بالنظر للدور الذي تؤديه في الحد من الفقر وتشجيع الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي وبالنظر لمساهمتها في خلق فرص الشغل و تنمية الأنشطة المدرة للدخل.

وفي هذا الصدد عملت السلطات العمومية و باستمرار على مواكبة هذا القطاع بالنظر لما يقدمه من دعم و مساهمته الفعالة في انجاح السياسات الحكومية التي تتوخى الحد من الاقصاء و الفقر.

و لهذا الغرض تم وضع إطار قانوني ملائم ساعد على ممارسة أنشطة القروض الصغرى في مناخ يرتكز على مبادئ الحكامة الجيدة.

### حضرات السيدات والسادة،

بخصوص مواكبة تطور القطاع، فإن عمل السلطات العمومية انكب على أربع محاور رئيسية وتهم:

1. توسيع مجال نشاط جمعيات القروض الصغرى؛
2. وضع تدابير جبائية تحفيزية ؛
3. تنمية و تنويع الموارد المالية المعبأة لفائدة القطاع؛
4. تقوية إطار مراقبة القطاع.

و بخصوص توسيع مجال نشاط جمعيات القروض الصغرى فقد ساهمت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد، من توسيع القروض الصغرى لتشمل

تمويل السكن الاجتماعي لفائدة الفئات المعوزة و تغطية مصاريف الربط بالكهرباء و التزويد بالماء الصالح للشرب و الاكتتاب في التأمين.

و في نفس السياق، تم إعداد مشروع قانون يغير و يتمم القانون رقم 18-97 المتعلق بالقروض الصغرى و الذي يوجد قيد الدرس في البرلمان.

و يهدف هذا المشروع الى تمكين ممارسة نشاط القروض الصغرى بطريقة مباشرة بواسطة جمعية للسلفات الصغيرة أو غير مباشرة بواسطة جمعية أخرى للسلفات الصغيرة أو شركة مساهمة معتمدة كمؤسسة للانتمان.

كما يروم المشروع تمكين جمعيات القروض الصغرى من ان تدخل ضمن مواردها العائدات المتعلقة بمساهماتها في رأسمال مؤسسة للانتمان المعتمدة لهذا الشأن علاوة على ذلك فإن المشروع تخضع كل عملية تتعلق باندماج أو ضم جمعية القروض الصغرى أو أكثر إلى ترخيص بعد استطلاع رأي المجلس الاستشاري القروض الصغرى.

وعلى المستوى الضريبي، فإن القانون المتعلق بالقروض الصغرى يعفي العمليات التي تقوم بها جمعيات القروض الصغرى لفائدة عملائها من الضريبة على القيمة المضافة أضف إلى ذلك أن استيراد التجهيزات و المعدات المستخدمة خصيصا لتسيير هذه الجمعيات معفية من الرسوم الجمركية و غيرها من الضرائب و الرسوم.

كما أن الهبات النقدية أو العينية التي يقدمها أشخاص طبيعيون أو معنيون إلى جمعيات القروض الصغرى تعتبر بمثابة تكاليف قابلة للخصم وفقا للمدونة العامة للضرائب.

في مجال **تنمية و تنويع الموارد المالية المعبأة** ، تجدر الإشارة إلى أنه تم في سنة 2007 إحداث صندوق لإعادة تمويل جمعيات القروض الصغرى على شكل مؤسسة للانتمان تخضع لمراقبة بنك المغرب "البنك المركزي".

و في نفس التوجه، عملت السلطات العمومية على مواصلة جهود تعبئة موارد مالية إضافية لفائدة القطاع في إطار التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف.

**وفى ما يتعلق بتدعيم نظام المراقبة** تم اتخاذ العديد من التدابير و نخص بالذكر اعتماد نظام محاسبة مناسب لجمعيات القروض الصغرى و الذي يهدف إلى توحيد المعلومات المالية و ضمان شفافية المعاملات المنجزة من طرف الجمعيات

وأمام التطور المتزايد لمعاملات جمعيات القروض الصغرى وحرصا على الوصول بالجمعيات المعنية إلى تسيير وأنماط التدبير و الحكامة التي تلتقي مع الممارسات البنكية فان السلطات العمومية عملت على اخضاع القطاع لمراقبة البنك المركزي " بنك المغرب"

من جانب آخر، و لضمان التطور الجيد والسليم للسلفات الموزعة من طرف الجمعيات، الذي لن يتأتى إلا بتفادي القروض المتقاطعة التي تترتب عنها آثار سلبية على المستفيدين و على الجمعيات، فقد تقرر دفع هذه الأخيرة للانخراط في "السلف المكتبي".

و أخيرا، فإن إحداث شبكة القروض الصغرى التضامنية باعتماد منظومة تدبير مشترك لمن شأنه أن يساهم في عقلنة و ترشيد الوسائل المستعملة عن طريق اعتماد نظام التعاضد في مهام الدعم و تحسين الفعالية المرتبطة بالعمليات المقدمة من طرف الجمعيات المنخرطة و التناسق في الأنشطة و التكاملية في الانتشار الجغرافي.

### **حضرات السيدات والسادة،**

مما لا شك فيه، فإن التجربة المغربية في مجال القروض الصغرى و أثرها الايجابي في تقليص الفقر و الاندماج الاقتصادي بين بكيفية خاصة أن نجاح هذه التجربة هو ثمرة تضافر جهود كافة العاملين و المتدخلين في القطاع.

لذا، أود بمناسبة هذا الملتقى أن أوجه نداء من اجل مواصلة التعبئة التي تم تسجيلها في الماضي مؤكدا على التزام الحكومة لمواكبة القطاع بغرض تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

و أتمنى لأشغالكم كامل النجاح و التوفيق.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.